# نحو سياسة عامة جزائرية فعالةفي مجال الهجرة

مباركية منير

أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة.

**عرفت ظاهرة الهجرة الدولية بأشكالها المختلفة تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة جعل معظم الدول المعنية بهذه الظاهرة تراجع سياسات الهجرة الخاصة بها لتواكب تلك التطورات وتتكيف معها، والجزائر التي بحكم عوامل كثيرة جغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية...تحولت إلى بلد مصدر ومستقبل وعبور بالنسبة للمهاجرين، بات لزاما عليها أن تنحو النحو ذاته، وبما يتناسب مع واقع الظاهرة فيها.**

**تتابع هذه الدراسة وتساهم في توجه عملية مراجعة سياسة التعامل مع الهجرة في الجزائر، عبر تحديد الحاجة الجزائرية إلى سياسة هجرة فعالة، وتحليل وتقييم السياسة المعتمدة حاليا في هذا المجال والتطورات الحاصلة على مستواها، وتقترح مجموعة من الخطوط الموجهة لزيادة فعالية هذه السياسة بما يخدم مصالح كل الأطراف المعنية.**

عرفت ظاهرة الهجرة الدولية بأشكالها المختلفة تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة جعل معظم الدول المعنية بشكل مباشر بهذه الظاهرة تراجع سياسات الهجرة الخاصة بها لتواكب تلك التطورات وتتكيف معها، والجزائر التي بحكم عوامل كثيرة جغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية... تحولت إلى بلد مصدر ومستقبل وعبور بالنسبة للمهاجرين، بات لزاما عليها أن تنحو النحو ذاته، وبما يتناسب مع واقع الظاهرة فيها.

ونحن بصدد مراجعة سياسة التعامل مع الهجرة في الجزائر تطرح مجموعة من الأسئلة تتطلب الإجابة عليها: ما الذي يجعل الجزائر في حاجة إلى سياسة هجرة فعالة؟ هل توجد سياسة عامة أصلا للجزائر في مجال الهجرة؟ هل تستجيب السياسة العامة الحالية للهجرة في الجزائر بفعالية لمتطلبات التنمية والاستقرار؟ ما هي التطورات الحاصلة على مستوى هذه السياسة؟ وما الذي يمكن اقتراحه لجعلها أكثر فعالية في التعامل مع ظاهرة الهجرة ورهاناتها الداخلية والخارجية؟

وبناء على التساؤلات المطروحة ومتطلبات الإجابة عليها، سيتم رصد ملامح التوجه نحو سياسة هجرة أكثر فعالية في الجزائر من خلال منهج يجمع بين تحديد الحاجة إلى مثل هذه السياسة، وتحديد معالم السياسة الحالية وتحليلها ونقدها وتقييمها، وانتهاء بآفاقها وما يمكن اقتراحه لزيادة فعاليتها.

بمعنى أن مادة هذا المقال تتوزع على المحاور التالية:

أولا: الحاجة إلى سياسة فعالة في مجال الهجرة.

ثانيا: معالم السياسة الحالية.

ثالثا: نقد وتقييم سياسات الهجرة الحالية.

رابعا: مقترحات لتفعيل سياسة الهجرة في الجزائر.

**أولا. الحاجة إلى سياسة جزائرية فعالة في مجال الهجرة:**

مع الإقرار بأن الهجرة أصبحت شغلا شاغلا لمجموعة كبيرة من دول العالم، ينبغي الإقرار أيضا بأن طبيعة ودرجة اهتمام الدول بهذه الظاهرة تختلف من دولة إلى أخرى، ومن منطقة جغرافية إلى أخرى، تبعا لعدة عوامل. وبناء على طبيعة ودرجة تأثر واهتمام دولة ما بظاهرة الهجرة، يتحدد مقدار حاجتها إلى سياسة خاصةلتأطير هذه الظاهرة والتحكم فيها.

وبالنسبة للجزائر، ورغم اهتمامها المتأخر بظاهرة الهجرة الدولية، إلا أنها كانت ولا تزال في حاجة ماسة ومستعجلة إلى سياسة محددة المعالم والأهداف والوسائل من أجل حسن إدارة هذه الظاهرة، وتتولد هذه الحاجة عن مجموعة من العوامل التي من المفترض أن تعمل كمحددات لرسم سياسة فعالة في هذا المجال، نذكر منها:

الوزن الكبير للهجرة الدولية (حوالي 214 مليون مهاجر في العالم سنة 2008، بمقدار مهاجر واحد ضمن كل 33 شخص)،(1) والدور الذي أصبحت تلعبه هذه الظاهرة اليوم على مختلف الأصعدة الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية جعلها تجذب اهتمام صانعي السياسة في مختلف الدول من أجل التحكم في هذه الظاهرة والاستفادة من إيجابياتها إلى أبعد حد ممكن، والتقليل من آثارها السلبية.

فتأخر أية دولة – لاسيما تلك المعنية بشكل مباشر بهجرة كثيفة منها أو إليها أو عبرها– عن بناء سياسة واضحة للهجرة سيجعلها تخسر الآثار الإيجابية لهذه الظاهرة، خصوصا من الناحية المالية والاقتصادية, ويزيد من انعكاساتها السلبية على مختلف أوجه الحياة فيها، وهو ما حدث ويحدث فعلا مع الجزائر التي لم تولي ظاهرة الهجرة أهمية كبرى ولم ترسم لها سياسة خاصة ما جعلها تخسر كفاءاتها عن طريق هجرة العقول وتخسر معها ما أنفقته على تعليمهم وتكوينهم والعوائد المتوقعة منهم لو مكثوا في بلدهم، كما لم تستفد بشكل جيد من المبالغ التي يحولها المهاجرون الجزائريون لذويهم، وتضررت أمنيا واقتصاديا ودبلوماسيا جراء الهجرة غير الشرعية انطلاقا من أراضيها وعبرها...

(1)- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2009). Trends in International Migrant Stock: The 2008 Revision .(United Nations database, POP/DB/MIG/Stock/Rev.2008).http://esa.un.org/migration/p2k0data.asp

الجغرافيا السياسية للجزائر تجعلها من بين أهم الدول تأثرا بظاهرة الهجرة بمختلف أشكالها واتجاهاتها، فموقعها الجغرافي كمنطقة ربط بين إفريقيا وأوروبا جعل منها مكانا للعبور وتنقل الأشخاص القادمين من الصحراء وشرق إفريقيا متجهين نحو أوروبا.

كما أن لها حدودا مع مجموعة من الدول ( 07 دول)، ولها شاطئ كبير على البحر المتوسط، وحدود طويلة مع الصحراء الإفريقية، ومساحة كبيرة ( 2.381.741 كم مربع) مما جعلها على مر التاريخ محطة في طرق الهجرة والتجارة والاستكشاف والغزو لمختلف الشعوب والحضارات...(1)

وبحكم المعطيات الجغرافية السابقة، يتحتم على بلد كالجزائر أن يطور سياسات الهجرة الخاصة به كي يتحكم في حركة الأشخاص عبر وداخل إقليمه وإلا اختفت سيادته على إقليمه وشعبه.

زيادة موجات الهجرة من حيث النطاق والكثافة، ففي السنوات الأخيرة تضاعفت أعداد المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين نحو الجزائر، ومنها وعبرها نحو ضفة المتوسط الأخرى، ويعود ذلك لأسباب كثيرة كمبادئ العولمة ونتائجها، وفجوة التنمية بين الشمال والجنوب، تطور إمكانيات وأساليب الجريمة المنظمة ودخولها مجال تهريب الأشخاص، ...وهو ما سيرفع حتما من درجة خطورة ترك الظاهرة للتسيير العشوائي، أو لتسير من قبل مؤسسات العولمة والأطراف الأخرى، ويحتم على الجزائر أن تكون طرفا فاعلا في رسم السياسات الوطنية والعالمية للهجرة حتى لا تتضرر مصالحها جراء تجاهلها أو حيادها السلبي تجاه تلك السياسات.

بدأت الهجرة الدولية تدخل بشكل متزايد وجدي في الأجندة السياسية لعدد كبير من الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية، وجعلها تخصص موارد مالية وبشرية أكبر لتسيير بعض المجالات المرتبطة بسياسة الهجرة من قبيل: تسيير الحدود، إدماج المهاجرين، هجرة العمالة والتهريب عبر الحدود... وهو ما جعل الجزائر تدرك تأخرها في هذا المجال وتحاول تدارك ذلك.

ارتباط الهجرة في السنوات الأخيرة بظواهر أمنية خطيرة على غرار الجريمة المنظمة والإرهاب وتهريب الأشخاص وتجارة المخدرات، الأمر الذي أدى إل ما بات يعرف بـــ: "أمننة الهجرة" و"أرهبة الهجرة"، وهو ما جعل بدوره من عملية بناء سياسة هجرة فعالة يدخل ضمن أولويات الدول وجزءا من استراتيجيات أمنها القومي خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من المشاكل الأمنية السابقة والجزائر من ضمنها.

فأمننة الهجرة طرحت مجموعة من المخاوف والتحديات أمام مختلف دول العالم لاسيما تلك المعنية بشكل كبير بالهجرة الدولية من بينها: الخوف من التحول إلى دولة مصدرة للإرهابيين والمجرمين، وهو ما ألقى على

(1)- Hocine LABDELAOUI ,La gestion des frontières en Algérie. CARIM-RR. No 02. Institut Universitaire Européen, RSCAS. 2008. p 01.

كاهلها مسؤولية تحسين صورتها في المجال عن طريق التحكم في هذه الظاهرة وتسيرها بشكل فعال يعطي انطباعا حسنا لدى كل الأطراف.

المنحى الخطير الذي أخذت تنحوه ظاهرة الهجرة في الجزائر، ذلك بأنها أصبحت تستهدف الإنسان في كرامته وأمنه وحياته في إطار ما أصبح يعرف بـــ: "الحرقة" كشكل من أشكال الهجرة غير الشرعية الخطيرة، والتي تثير جدلا كبيرا على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، وتعرض السلطات الجزائرية لضغوطات مجتمعية داخلية وأخرى دولية تحملها مسؤولية ما يحصل لهؤلاء المهاجرين، وما يترتب عن هذا الشكل من الهجرة من أضرار بالأمن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لدول العبور ودول الوجهة.(1)

وبالتالي أصبحت الجزائر مطالبة بوضع سياسة جادة وقابلة للتطبيق الفعلي للحد من هذه الظاهرة التي أصبحت تشكل "قضية دولة" في الجزائر واستدعت تدخل كبار المسؤولين.(2)

ويعزز هذا ما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2009 «الهجرة تستحق قدرا أكبر من اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، ولا ينحصر السبب في المكاسب الهائلة التي يمكن أن تعود على العالم بأكمله من تعزيز للتنمية، وإنما أيضا في المخاطر التي يواجهها الكثير من الأشخاص الذين يتحركون، وهي مخاطر يمكن إزاحتها جزئيا بوضع سياسات أفضل».(3)

الزيادة المطردة في عدد الجاليات الجزائرية المقيمة بالخارج (حوالي 1.8 مليون مهاجر جزائري في الخارج سنة 2005)، والحركية التي أصبحت تتميز بها، والأهمية التي باتت تأخذها على صعيد السياسة الوطنية والدولية، وكذا كثرة انشغالاتها وحاجتها إلى مساندة دولتها.

تتابع أجيال المهاجرين أدى إلى ضمور الصلة والرابطة الثقافية والعاطفية بين الأجيال الجديدة ووطنهم الأصلي، الأمر الذي يتطلب تحركا سريعا ومدروسا لإعادة بعث هذا الشعور باستخدام وسائل وطرق جديدة محفزة، حتى لا تخسرهم الجزائر بشكل نهائي.

وعموما يمكن القول أنه تماشيا مع عدة متغيرات داخلية وخارجية، أصبحت الهجرة من المسائل الحساسة وبالغة الأهمية التي تحتاج إلى أن تكون مؤطرة بسياسة عامة مضبوطة وفعالة، فهي في حاجة اليوم إلى

---

(1)– عرفت ظاهرة الحرقة تطورا خطيرا في السنوات الأخيرة في الجزائر، وفي السداسي الأول من سنة 2008 فقط تم تسجيل وفاة حوالي 67 شخصا في البحر، كانوا يحاولون الوصول إلى جنوب أوروبا عن طريق القوارب وبشكل غير شرعي أن تم تسجيل 83 ضحية في 2007، و73 في 2006 بعد أن كانت لا تتجاوز 29 حالة وفاة في 2005.

نقلا عن:

. **In** : FARGUES, "Algérie : La dimension politique et sociale des migrations " Hocine LABDELAOUI, Philippe (ed) ,Migrations Méditerranéennes : Rapport 2008 – 2009. Florence, Robert Schuman Centre, EuropeanUniversity Institute, 2009.p55.

(2)- Ibid, p 56.

(3)– الأمم المتحدة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2009، ص 11.

مؤسسات وصية، وتشريعات تضبط تدفقاتها وطرقها وغاياتها...، واستراتيجيات وأهداف عامة كفيلة بجعلها في خدمة كل الأطراف المرسلة والمستقبلة، وإلى إجراءات خاصة لضمان التواصل بين المهاجر وبلده الأصلي من ناحية، واندماجه في البيئة المضيفة من ناحية أخرى.

وعلى غرار دول العالم الأخرى، الجزائر اليوم في أمس الحاجة إلى رسم سياسة عامة مضبوطة للهجرة بصفتها تمثل بلدا مصدّرا للهجرة، وكذالك بصفتها منطقة للعبور ومقصدا للمهاجرين من مناطق مختلفة من العالم.

**ثانيا. معالم السياسة الحالية للهجرة:**

بتحول الجزائر في السنوات الأخيرة من بلد مصدر للمهاجرين إلى بلد عبور واستقبال للمهاجرين الأجانب خاصة من إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا، بات لزاما على الجزائر أن تضع سياسة متماسكة وفعالة تؤطر ظاهرة الهجرة منها وإليها، وهو ما بدأت معالمه ترتسم من خلال الخطابات السياسية الرسمية في الجزائر، ومن خلال الجهود التشريعية في السنوات الأخيرة التي تستهدف التسلح بأدوات قانونية للتحكم في تلك الظاهرة.

رسميا، الجزائر لا تملك سياسة متماسكة للهجرة منها أو نحوها مثلما تشير إليه إجابة وزير الخارجيةالجزائري على "سبر للآراء" قام به المكتب الدولي للعمل ( BIT) للحصول على معطيات حول الهجرة في العالم ...فبعد قرار الرئيس الجزائري توقيف هجرة الجزائريين نحو فرنسا لسنة 1973(1) وبعد انتهاء فترة التعاون التقني في منتصف الثمانينات الحكومة الجزائرية، في الواقع، تخلت عن كل سياسة تعاون مع الخارج لتسيير سوق عملها.(2)

ومع ذلك، فإن قراءة الخطاب السياسي للسنوات الأخيرة، والنصوص التي تحدد صلاحيات بعض الوزارات ومؤسسات الدولة المعنية بتسيير الهجرة، تسمح بتشكيل أو تحديد معالم سياسة جديدةقيد التشكل.( 3)

وقبل البدء في تحديد معالم السياسة الجزائرية للهجرة، ينبغي الإشارة إلى أنه يحكم الخطاب والتوجه الجزائري نحو بناء سياسة واضحة للهجرة، مجموعة من المبادئ والتوجهات نذكر أهمها في العناصر التالية:(4)

(1)– قبل سنة 1973 كانت هناك اتفاقية بين الجزائر وفرنسا لتسيير هجرة الجزائريين (لاسيما اليد العاملة) إلى فرنسا وفق حصص سنوية كانت تقدر بـــ 35 ألف ثم خفضت إلى 25 ألف سنة 1971.

(2)- Hocine LABDELAOUI ,La politique algérienne en matière d'émigration et d'immigration. CARIMNotes d'analyse et de synthèse No 13. Institut Universitaire Européen, RSCAS. 2005. p01. http://www.carim.org/Publications/CARIM-AS05_13-Labdelaoui.pdf

(3)- Ibidem.

(4)- Ibid, pp : 01-03 (avec des amendements et ajouts).

ـــــ تنويع اتجاهات الهجرة: فلم تعد هجرة الجزائريين تتأثر فقط بالروابط الاستعمارية التاريخية، بل أصبح يراعى فيها الروابط الدولية الجديدة، واتجاهات موجات الهجرة العالمية، والتبادل الثقافي...

ـــــ التوجيه المنظم لليد العاملة الجزائرية الراغبة في الهجرة.

ـــــ تجديد الروابط وتوثيق الصلة مع الجالية الجزائرية في الخارج.

ـــــ الاستقرار، الأمن وتسيير الهجرة: إذ أن أية سياسة للهجرة ينبغي أن يراعى عند صنعها الحفاظ على الاستقرار والأمن في الدولة المصدر والدول المضيفة، كما يجب أن تراعي مبادئ الأمن الإنساني الخاصة بالمهاجر وبالمجتمعات المعنية.

ـــــ الشراكة من أجل التنمية كأداة لتسيير موجات الهجرة: تسيير ظاهرة الهجرة لا يمكن أن يتم بطرف واحد، وبتحركات منفصلة، إذ ينبغي أن يتم التنسيق وعقد اتفاقات شراكة بين مختلف الأطراف للاستفادة من هذه الظاهرة والتقليل من تداعياتها السلبية.

وانطلاقا منالمبادئ المذكورة، وبناء على التحركات الميدانية المشهودة، يمكن تحديد معالم السياسة الحالية لتأطير الهجرة في الجزائر وفق المحاور الثلاثة التالية:

**1 ـ سياسة الهجرة نحو الخارج**politiqued'émigration:

تولي الجزائر في سياستها الحالية للهجرة أهمية كبرى لعامل التنمية، وتوفير الظروف الملائمة للعيش الكريم للمهاجرين الجزائريين في دول الاستقبال، وتتضمن هذه السياسة كل الأهداف المسطرة والإجراءات المتخذة والمبرمجة المتعلقة بتأطير هجرة الجزائريين نحو الخارج والتحكم فيها وتسييرها، ويمكن تحليلها على النحو التالي: (1)

**أ. أولوياتها:**

بعد التوقف عن الإرسال المنظم لليد العاملة نحو فرنسا سنة 1973، السياسة الجزائرية في مجال الهجرة نحو الخارج في السنوات الأخيرة أخذت في التمحور حول انشغالين رئيسيين يدخلان ضمن برنامج عمل الحكومة تجاه الجالية الجزائرية بالخارج:

- **رعاية الجاليات المقيمة في الخارج:** رعاية الجاليات المقيمة بالخارج مثّل الأولوية القصوى بالنسبة للسلطات الجزائرية بعد أن كانت قد تعرضت لانتقادات كثيرة في هذا الخصوص، ولهذا رسمت سياسة رعاية متعددة الأبعاد والجوانب، نوجزها في النقاط التالية:(2)

(1)- Ibid, pp : 03-05 (avec des amendements et ajouts).

(2)– فضلنا عند الترجمة استخدام كلمة "رعاية" بدل "حماية" كترجمة لكلمة protection في الوثيقة المصدر، كما أنه تم التركيز هنا على حالة فرنسا لأنها الوجهة الأولى عالميا للمهاجرين الجزائريين بحكم عوامل عديدة تاريخية وثقافية، وأكبر عدد للجالية الجزائرية مقيم هناك.

ـــــ الرعاية السياسية: عن طريق دعم مشاركة الجالية الجزائرية في الخارج في الحياة السياسية في بلدهم الأصلي...

ـــــ الرعاية الإدارية والمدنية: المساعدة المقدمة للجالية الجزائرية في الخارج للتمتع بحقوقهم المدنية والإدارية في إطار احترام قوانين بلد الإقامة، إضافة إلى مجهودات أخرى تتعلق بتحسين الخدمات القنصلية.

ـــــ الرعاية الثقافية والتربوية: على الصعيد التربوي أدواتها هي الثانوية الجزائرية في باريس، وأقسام تعليم اللغة العربية لأبناء المهاجرين، وعلى الصعيد الثقافي أدواتها هي: المركز الثقافي الجزائري في باريس. وعلى الصعيد الديني: مسجد باريس والمساجد التي يؤمها أو يؤطرها جزائريون، وكذلك الجمعيات الإسلامية المختلفة.

**ـ تعبئة قدرات وكفاءات الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج:** مقارنةبالمدى الواسع الذي تأخذه استراتيجية الرعاية المشار إليها، تعبئة الجاليات الجزائرية في الخارج للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد الأصلي لم تخرج من ملعب التأكيد على المبادئ العامة وخطابات النوايا، إلا في مجالات محدودة.

فرغم أن الحاجة إلى تعبئة استثمارات المهاجرين، والاستعانة بالكفاءات الجزائرية المغتربة، وزيادة العوائد المالية المحولة من طرف المهاجرين أصبحت ثوابت في الخطاب الرسمي الجزائري، إلا أن الآليات التي تسمح بتجسيدها واقعيا لم تفعل بالقدر الكافي.

فقط في مجالين بدأت هذه التعبئة في إعطاء نتائج ملموسة:

ـــــ مشاركة المغتربين الجزائريين في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الجزائرية: قانون الانتخابات الجزائري يضمن للجزائريين المقيمين في الخارج، تمثيل نسبي في المجلس الشعبي الوطني.

ـــــ تنمية سياحة المغتربين، التي تتجه للتحول إلى انشغال رئيسي للسلطات الجزائرية.

إضافة إلى مجال البحث العلمي والتكنولوجي الذي بدأت الوزارة الوصية في التحرك في المدة الأخيرة للاستفادة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة.

**ب. استراتيجية تطبيقها:**

استراتيجية الحكومة الجزائرية لتطبيق هذه السياسة تتجسد في ما يلي:

◆على صعيد السيرورة تتم عبر: الإصغاء لانشغالاتهم كأولوية، الاتصال والاحتكاك بهم عن قرب، العمل والتحرك الميداني، تنظيم زيارات ودورات فنية دورية نحو أراضي الهجرة، وأيضا تنظيم إقامة في البلد الأصلي في العطل.

◆على صعيد التنظيم والمؤسسات: تشجيع تكوين شبكة من جمعيات المغتربين لتعمل كوسيط ومخاطب وشريك مفضل في رسم وتقييم السياسات.

◆على صعيد مجالات العمل: خمس ملفات رئيسية للتحرك: مسجد باريس، المدرسة الجزائرية في باريس، البيوت الجزائرية في المهجر،الكفاءات العلمية المقيمة في الخارج، استثمار المغتربين في البلد.

◆وعلى الصعيد الإجرائي (العملي) يمكن الإشارة إلى الإجراءات المتخذة التالية:

ـــــ وقعتوزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج على اتفاقية مع شركة الخطوط الجوية الجزائرية والشركة الوطنية للنقل البحري، تقضي بتخفيض أسعار التذاكر لفائدة الرعايا الجزائريين المقيمين بالخارج. كما وضعت الحكومة الجزائرية مخطط عمل وطني لضمان تكفل أمثل بالجالية الجزائرية المقيمة بالخارج.

– وتناضل الجزائر من أجل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للعمال المهاجرين المقيمين بصفة قانونية في بلد الاستقبال لاسيما حقهفي التجمع العائلي، وأشار السيد "عبد القادر مساهل" إلى أن الجزائر والمنظمة العالمية للهجرة يعملان معا من أجل حث الدول على التصديق على الاتفاقية العالمية للدفاع عن حقوق المهاجرين التي وقعت عليها إلى حد الآن 40 دولة فقط.

ـــــ وفي ما يتعلق بتعبئة قدرات وكفاءات الجالية الجزائرية بالخارج، وبناء على تعليمات وجهها الرئيس الجزائري للحكومة يأمرها فيها باستعادة ما يمكن استعادته من أدمغة جزائرية، أو الاستفادة من مهاراتها وكفاءاتها حتى وهي في الخارج؛ شرعت الحكومة الجزائرية في بعض الخطوات الميدانية لتطبيق هذه السياسة، من ضمنها تكليف سفارات وقنصليات الجزائر بالخارج بجرد عناوين الأدمغة الجزائرية المهاجرة

وأماكن تواجدها، وتحديد مجالات نبوغها وعناوين عملها وإمكانات الإتصال بها.(1)

كما أشار وزير التعليم العالي الجزائري "رشيد حراوبية" إلى أنه تم«تعبئة ما يفوق 800 أستاذ باحث وخبير وتم إدماجهم ضمن تسعة شبكات موضوعاتية يعملون فيها جنبا إلى جنب مع نظرائهم العاملين داخل الوطن»، وأوضح أن «النظام التعويضي الذي يجري إعداده يهدف إلى تحفيز "هذه الفئة ومنحها المكانة المستحقة بوصفها جزءا من النخبة الوطنية».(2)

إقامة عدة لقاءات وملتقيات مع الكفاءات الجزائرية في الخارج بغية تحسيسها بواجبها الوطني، وتوضيح آليات وفرص مساهمتها في تنمية الجزائر والاستفادة منها للتنمية الشخصية.

(1)– جريدةالشروق اليومي، (يومية جزائرية). عدد 2798، بتاريخ 19 ديسمبر 2009.

(2)– جريدةالنصر. (يومية جزائرية). العدد الصادر بتاريخ 02 جويلية 2010.

**2 ـ سياسة الهجرة نحو الداخل**politiqued'immigration**: (3)**

فيما يتعلق بتأطير موجات الهجرة نحو الداخل (من الدول الأخرى نحو الجزائر)، لا تزال سياسة الدولة الجزائرية في مرحلة التشكل، والآليات التي حددتها النصوص القانونية المتعلقة بتشغيل اليد العاملة الأجنبية لا تطبق بشكل كلي وجيد.

وفي السنوات الأخيرة نتيجة لعدة تطورات عرفتها الجزائر من انفتاح اقتصادي وبعث مشاريع وطنية كبرى على مستوى تطوير البنية التحتية وقطاع المواصلات والاتصالات ... والتي تحتاج إلى وجود خبرة أجنبية ويد عاملة أجنبية مؤهلة وكذا شركات عملاقة لتنفيذها، سجلت الجزائر توافد موجات معتبرة من العمالة الأجنبية المرافقة لتلك الشركات من جنسيات مختلفة: صينية، يابانية، تركية، مصرية، سورية، إماراتية ... وازداد عدد العاملين الأجانب في الجزائر خاصة في مجالات الهيدروكربيرات والبناء والأشغال العمومية...

كما تعرف موجات الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر تطورات خطيرة في السنوات الأخيرة، خاصة بعد تبني بعض الدول المجاورة (ليبيا بالتحديد) لسياسة قمعية قائمة على الردع وتوجيه موجات الهجرة نحو الدول الأخرى، وهي تقدر الآن بحوالي 100.000 شخص يحاول عبور الحدود الجزائرية كل عام، 20 بالمائة منهم يبقون في حين تواصل نسبة معتبرة منهم طريقها نحو جنوب أوروبا باستخدام طرق ووسائل خطيرة وغير شرعية مختلفة.(4)

الجزائر، والدول العربية الأخرى، وإن كانت تعطي أولوية أكبر وتسهيلات معتبرة للهجرة نحو الخارج والعناية بالمغتربين، فإنها تضع سياسات تقييدية على الهجرة نحو الداخل، أي من الدول الأخرى نحو الجزائر، لأنها ترى فيها عاملا سلبيا على الاستقرار وعلى التنمية فيها، خاصة ما تعلق بسوق العمل الضعيفة أصلا.

وهكذا فإن السياسة المطبقة هنا تحكمها انشغالات رئيسية هي: (1)

**أ** ـــــتسيير الآثار، على أرض البلد، المترتبة عن هجرة العبور وانتشار الممارسات غير الشرعية، وكذلك في المجال الاقتصادي والاجتماعي– السياسي.

**ب** ـــــ تسهيل إجراءات إدخال اليد العاملة الأجنبية، لتسهيل الاستثمارات الأجنبية ومشاركة المؤسسات الأجنبية في تحقيق المشاريع الاقتصادية والصناعية.

---

(3) - Hocine LABDELAOUI ,La politique algérienne en matière d'émigration et d'immigration. Op .Cit, pp : 05-06. (avec des amendements et ajouts).

(4) - AzzouzKERDOUN ,La loi 08-11 sur la condition des étrangers : mutation des règles juridiques algériennes et leur impact sur la migration irrégulière. CARIM Analytic and Synthetic Notes No 06. Institut Universitaire Européen, RSCAS. 2009. p 02.

(1)- Hocine LABDELAOUI ,La politique algérienne en matière d'émigration et d'immigration. Op .Cit, p : 05.

وفي هذا الإطار وضعت الجزائر أداة قانونية لتجسيد سياستها في هذا المجال تتمثل فيقانون 25 جوان 2008الذي يحدد شروط دخول وخروجوإقامة وتنقل الأجانب على الإقليم الجزائري، والذي يعتبر من أهم تطورات سياسة الهجرة نحو وعبر الجزائر، والذي يراعي مصالح الجزائر الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية من جهة،وما تنص عليه المواثيق الدولية التي انضمت إليها الجزائر والاتفاقيات المتبادلة التي أمضتها من جهة أخرى.

هذا القانون يجعل من وصول الأجانب إلى الجزائر أكثر تنظيما ويسهل مهمة المصالح المختصة في مراقبة الأجانب، كما يسمح بحماية المهاجرين النظاميين والمقيمين الأجانب بشكل شرعي.(2)

**3 ـ سياسة التعامل مع الهجرة غير الشرعية:**

ولّد تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين من الجزائر وإليها ضغطا محليا ودوليا كبيرا على السلطات الجزائرية، أجبرها على التحرك من أجل وضع سياسة تؤطر هذه الظاهرة.

ومن أجل التعامل المباشر مع هذه الظاهرة والتحكم فيها، بشكل مؤقت على الأقل في انتظار بناء حلول جذرية، ومع جهود التحسيس بمخاطر الهجرة غير الشرعية باستخدام ما يسمى في الجزائر بـــ: "قوارب الموت"، اتخذت الجزائر عدة إجراءات يغلب عليها الطابع الأمني نذكر منها: مراقبة وثائق السفر في مخارج الإقليم الجزائري، رفع عدد أعداد المصالح الأمنية، مضاعفة الدوريات، تزويد مصالح حرص السواحل والبحرية الوطنية بتجهيزات تكنولوجية متطورة وهي إجراءات تعكس إرادة الدولة في دعم سيطرتها وتحكمها في سواحلها، والمساهمة في تعقب قوارب "الحراقة" وإنقاذ القوارب التائهة، كما سيتم إنشاء وكالة وطنية للإتصالات الخاصة بالإبحار، وهي وكالة تابعة لوزارة الاتصالات مهمتها التنسيق مع المصالح المكلفة بمراقبة السواحل، ومعالجة النداءات والطلبات الآتية من القوارب التي تعترضها صعوبات.(3)

وقد وضعت مصالح الدرك الوطني، بالتنسيق مع مختلف المصالح المعنية، مخطط عمل وطني لمراقبةالمناطق الساحلية والشواطئ، والسواحل المعزولة، كما تعمل على مراقبة المسالك والطرق البرية واعتقال كل شخص يشتبه في نيته القيام بالهجرة غير الشرعية، كما تعمل على جمع المعلومات الكفيلة بتفكيك الشبكات المختصة بتهريب الأشخاص ودعم الهجرة غير الشرعية.(1)

---

(2)– وجه عدة متتبعين انتقادات لهذا القانون كونه يميلأكثر إلى وضع سياسة لمحاربة أشكال الهجرة غير الشرعية نحو وعبر الجزائر، أكثر منه نحو حماية المهاجرين وتنظيم دخولهم إلى التراب الجزائري.

(3)- Hocine LABDELAOUI ," Algérie : La dimension politique et sociale des migrations p, Op. Cit, 58 .

(1)- Ibid , p 59.

كما تقترح الجزائر بأن تربط وسائل مكافحة الهجرة غير الشرعية بجهود مكافحة الإرهاب وشبكات المافيا والتهريب.(2)

وبالتوازي مع الإجراءات السابقة التي تعالج انتشار الظاهرة وتعقدها، تحاول السلطات الجزائرية تشخيص الظاهرة والكشف عن أسبابها الحقيقية،موجهة اهتمامها نحو فئة الشباب، المحرك الأول للظاهرة، وبات حل مشاكل الشباب والاعتناء بهم وتأطيرهم ضمن أهم الحلول المقترحة لظاهرة الهجرة السرية وغير الشرعية للجزائريين، وهذا تجسيدا لمقاربة شاملة تستهدف القضاء على أسباب هذه الظاهرة وليس مظاهرها فقط، وهو ما جعل المسؤولين الجزائريين المكلفين بملف الهجرة غير الشرعية يعربون عن تحفظاتهم على المقاربة الأوروبية المبنية على "أمننة الحدود" وأطروحة تنمية بلدان المصدر اعتماد على الأموال التي يحولها مهاجريهم في الدول الأوروبية (في إشارة إلى ما يسمى بالهجرة التشاركية أو التعاونية Co-développement)، فالمقاربة الجزائرية تذهب أبعد من ذلك وتقترح وضع استراتيجية تنمية لبلدان المصدر مع مشاركة دول الوجهة.

وفي إطار التعامل مع إحدى الظواهر المرتبطة بالهجرة غير الشرعية للجزائريين، وهي "تهجير المهاجرين غير الشرعيين نحو بلدانهم الأصلية"، أمضت الجزائر عدة اتفاقات لإعادة القبول مع مجموعة من الدول الأوروبية: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، المملكة المتحدة وسويسرا وهذا من أجل استقبال المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين المتواجدين على أراضي تلك الدول بطريقة منظمة تحفظ لهم كرامتهم وحقوقهم لدى أطراف الاتفاقات، كما شرعت عدة قوانين تجرم الظاهرة وتعاقب مرتكبيها بعقوبات قاسية.

**ـ ثالثا: نقد وتقييم السياسة العامة الحالية للتعامل مع الهجرة والظواهر المرتبطة بها:**

لقياس آثار الهجرة على مستوى الفرد يكفي مقارنة حاله قبل هجرته مع حاله بعدها، أما آثار وتكاليف سياسات الهجرة (على الدول والمجتمعات) فهي غالبا ما تكون غير معروفة، ومؤشرات أداء مثل تلك السياسات ما تزال بسيطة ومتواضعة للغاية. عديد من الدراسات، خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية، حاولت قياس وحساب تكليف ومزايا الهجرة، في حين هناك القليل فقط من المحاولات خارجها لتحديد كيف تقوم الدول بتقييم سياسات وبرامج الهجرة الخاصة بها، وأية إجراءات وميكانيزمات تستخدمها لإجراء تلك التقييمات.(3)

(2)- Hocine LABDELAOUI ,La gestion des frontières en Algérie. Op. Cit, p 08.

(3)- Solon ARDITTIS, Frank LAZKO. How are the Costs and Impacts of Migration Policies Evaluated ? .International Organization for Migration. April 2008.[Online]. (Consulted in: 15/10/2008 at:22.26). available at: http://www.migrationinformation.org/Feature/display.cfm?id=677

وقد يعود ذلك في الغالب إلى خصوصية ظاهرة الهجرة والسياسات المرتبطة بها، فسياسات الهجرة تميل إلى كونها تتوزع على عدة مؤسسات ودوائر حكومية (وزارات ...)، وهي في الغالب تكون غير محددة بدقة، وعليه فإنه من الصعوبة بما كان وضع معايير محددة لتقييم فعالية أداء تلك السياسات خصوصا عندما تكون أهدافها غير واضحة بالقدر الكافي.(1)

كما أن قياس تكاليف وفوائد سياسة الهجرة المعتمدة بدوره معقد للغاية، إذ لحسابها ينبغي معرفة:(2)

ـــــ النسبة للتكاليف: ينبغي تحديد نفقات الدولة في مجالات: مراقبة الحدود والتحكم فيها، اقتناء المعدات الخاصة بالمراقبة والكشف والتتبع، تكاليف إدماج المهاجرين الأجانب، ...

ـــــ آثار الهجرة الداخلية والخارجية على سوق العمل، أسواق الإنتاج، الرفاه الاجتماعي، المداخيل العامة، احتياطي الصرف، الضمان الاجتماعي، تكاليف الصحة العامة، ...

ما سبق، يفرض بناء "نظام معقد للتقييم" يتطلب مؤسسات خاصة وإمكانيات ضخمة قد لا تتمكن من توفيرها حتى الدول، ما بالك بالأشخاص والباحثين أو المؤسسات البحثية البسيطة، وهو ما يترتب عليه بدوره أن تكون عمليات تقييم تكاليف سياسات الهجرة وعائداتها عامة وغير مفصلة، وغير محددة بدقة بالأرقام نظرا لغياب إحصائيات وبيانات دقيقة خاصة في الجزائر.

وعليه، سنقتصر في عملية التقييم هنا على عناصر بسيطة وعامة تنطلق من كونأن أية سياسة وطنية **فعالة ومستدامة** في مجال الهجرة يجب أن تتوفر فيها المعايير التالية، وهي معايير مستمدة من الأدبيات المختلفة لسياسات الهجرة، ومن تقرير المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بتحسين إدارة الهجرة الدولية، وتفرضها بيئة صنع سياسة الهجرة في الجزائر:

ـــــ إطار مؤسسي كثيف، متناغم، مسؤول وفعال.

ـــــ إطار قانوني وتشريعي متطور وقابل للتطبيق.

ـــــ مراعاة مصالح مختلف الأطراف المعنية بالهجرة: الدول المصدّر، الدول المستقبلة، المهاجر.

ـــــ عدم تعارض أهدافها مع استراتيجية التنمية الوطنية الشاملة المعتمدة، ومع السياسات القطاعية الأخرى، ومع السياسات الإقليمية والعالمية المؤطرة لظاهرة الهجرة الدولية.

ـــــ احترام كرامة الإنسان (المهاجر) وحقوقه (بما فيها حقه في التنقل والهجرة)، ومصالحه الخاصة أيضا.

ـــــ الحفاظ على صلة المهاجرين بوطنهم ومجتمعهم وثقافتهم الأصلية.

ـــــ استغلال فعال لكل من القوة العاملة وعوائد المهاجرين بمختلف صورها.

---

(1)- Ibid.

(2)- Ibid.

ـــــ تقليل مساوئ الهجرة وتعظيم مكاسبها.

**1- تقييم الإطار المؤسساتي:**

القليل فقط من الدول تجمع كل السياسات المتعلقة بالهجرة في وزارة واحدة أو مؤسسة واحدة متخصصة ومستقلة. والجزائر تزخر بنسيج من المؤسسات التي تغطي المجالات المختلفة لإدارة الهجرة أهمها:

أ. المؤسسات المعنية بشكل مباشر بتأطير الهجرة: وتضم كل من:

ـــــ كتابة دولة مكلفة بالجالية الجزائرية المقيمة في الخارج والتي تم استحداثها بموجب التعديل الحكومي الأخير لسنة 2010.

ـــــ وجهاز استشاري يمثل الجالية، ويتمثل هذا الجهاز في "المجلس الاستشاري للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج" الذي يتولى مهمة المساهمة في بناء سياسة الهجرة والدفاع عن مصالح الجالية وتسهيل الإجراءات الإدارية للرعايا بالخارج...

ب. المؤسسات ذات العلاقة: وتضم عدة مؤسسات أهمها:

ـــــ وزارة الخارجية هي المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن إدارة العلاقات القنصليةورعاية الجزائريين في الخارج...

ـــــ وزارة الداخلية: تهتم بالمسائل المتعلقة بإقامة الأجانب.

ـــــ وزارة العمل والضمان الاجتماعي مكلفة أيضا بنفس الفئة، لكن فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية المرتبطة بالتشغيل والتأمين الاجتماعي.

ـــــ وزارة العدل بطلبات الحصول على الجنسية الجزائرية، ومسائل تسليم الفارين الأجانب وترحيلهم أو طردهم.

ـــــ البرلمان: وذلك من خلال اللجان المكلفة بشؤون الجالية، وعن طريق ممثلي الجالية الجزائرية في الخارج الأعضاء في البرلمان الجزائري.

وأعلن السيد "عبد القادر مساهل" (وزير منتدب مكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية) في هذا السياق أن الجزائر قررت فتح "مكتب للمنظمة الدولية للهجرة" وأن جميع الترتيبات القانونية اتخذت في انتظار استكمال الإجراءات التقنية، وفتح مكتب لهذه المنظمة في الجزائر من شأنه أن يساعد في رسم سياسة دقيقة للتعامل مع الهجرة.

وإضافة للمؤسسات المذكورة تتدخل عدة مؤسسات أخرى في رسم وتنفيذ سياسات الهجرة في الجزائر نظرا لطبيعة مهامها نذكر منها: الجيش، الأمن الوطني والشرطة، المخابرات، الجمارك الجزائرية، حرص الحدود، القوات البحرية وحرص السواحل...

وعلى صعيد تقييم ونقد الإطار المؤسسي الخاص بسياسة الهجرة في الجزائر يمكن إيراد الانتقادات التالية:

◆لا يزال الإطار المؤسساتي الذي يهتم بشكل مباشر بالهجرة وقضاياها ضعيفا في الجزائر مقارنة بدول أخرى، ومقارنة بأهمية هذه الظاهرة وطنيا وإقليميا وعالميا، حتى مع رصد التوجه الرسمي نحو تطويره، والزيادة الملحوظة في عدد الجمعيات المهتمة بالهجرة في السنوات الأخيرة.

◆ورغم تسجيل بعض التحسن في السنتين الأخيرتين على مستوى التنسيق بين المؤسسات المعنية بالهجرة وقضاياها تجسد مثلا في: تشكيل لجان مشتركة بين تلك المؤسسات لمعالجة بعض قضايا الهجرة، العمل حاليا على إجراء دراسة تهدف إلى إحصاء عدد الرعايا الجزائريين قصد التكفل بهم وهذا بالتنسيق بين بعض الوزارات الجزائرية وشبكة الجمعيات الجزائرية في الخارج، المراكز الثقافية الجزائرية بالخارج ستلحق بوزارة الخارجية وتزود بمجالس إدارة يضم مختلف القطاعات خاصة وزارات الثقافة والجالية الوطنية بالخارج والتربية(1)...، إلا أن درجة التنسيق بين تلك المؤسسات وبين مختلف القطاعات والسياسات الأخرى لا تزال ضعيفة ما جعل الإجراءات والسياسات الحالية قليلة الفعالية، نظرا لتشتتها بين القطاعات المختلفة وعدم اكتمال أبعادها، وعدم تناسقها مع استراتيجية تنموية واضحة.

**2- تقييم الإطار القانوني والتشريعي:**

وبعد أن تحولت الهجرة بمختلف أشكالها في السنوات الأخيرة إلى شغل شاغل بالنسبة للجزائر، كان لزاما عليها أن تطور إطارا قانونيا جديدا يتناسب مع وضعيتها الحالية كدولة مصدرة ومستقبلة ومنطقة عبور للمهاجرين.

إضافة للتشريعات التي تتضمنها القطاعات المختلفة والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتأطير ظاهرة الهجرة، تدعّم الإطار القانوني والتشريعي الجزائري في السنوات الأخيرة بقوانين واتفاقيات دولية ذات صلة مباشرة بالظاهرة.(2)

وأهم تطور في هذا الإطار هو إصدار الجزائر للقانونرقم 08-11 بتاريخ 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول وإقامة وتنقل الأجانب في الجزائر، الذي يلغي ويعوض الأمر رقم 66-211 المؤرخ في 21 جويلية 1966الذي لم يعد فعالا للتعامل مع تطورات الهجرة الوطنية والدولية.

(1)- الجمهورية الجزائرية. رئاسة الجمهورية. بيان مجلس الوزراءالمنعقد يوم الأربعاء 05 رمضان 1430 هـالموافق 26 غشت 2009. متاح على موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية:

http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm

(2)- لتفاصيل أكثر حول الإطار التشريعي والقانوني والاتفاقيات الدولية المؤطرة للهجرة في الجزائر أنظر:

Azzouz KERDOUN, Brève présentation de quelques textes juridiques (lois, ordonnances, décrets présidentiels et décrets exécutifs) ayant trait à l 'immigration. CARIM Analytic&Synthetic Notes No 05. Institut Universitaire Européen, RSCAS. 2005.

http://www.carim.org/Publications/CARIM-AS05_05-Kherdoun2.pdf

ورغم كل المزايا التي يتمتع بها هذا القانون كونه يحارب مختلف صور الهجرة غير الشرعية والتهريب والجريمة المنظمة التي تفاقمت في السنوات الأخيرة، إلا أنه يعكس أيضا نوعا من «الهوس الأمني» الذي ألمّ بالسلطات الجزائرية أمام تنامي ظاهرة الهجرة إلى الجزائر في السنوات الأخيرة.

وعلى صعيد المعاهدات والاتفاقيات الدولية المنظمة لظاهرة الهجرة، أمضت الجزائر وصادقت على عديد المواثيق الدولية المتعلقة بالجوانب المختلفة لتنقل الأشخاص، وأيضا أمضت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية مع الدول التي تربطها بها علاقات خاصة تاريخية أو ثقافية أو إقليمية، ولكن ما تم تحقيقه حتى الآن يعتبر متواضعا مقارنة بدول مجاورة أخرى كتونس والمغرب وموريتانيا.

وفي سنة 2005 صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم. ولكنها لا تطبق دائما بشكل فعال. فالمهاجرون حتى وإن كانوا يملكون ترخيص عمل، ليس لديهم بعد الحق في التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تضمنها الاتفاقية.(1)

**3 ـ تقييم السياسات والإجراءات المتخذة عمليا:**

**أ ـ التعامل مع هجرة الكفاءات:**

اعتمدت الجزائر نظام تحفيز من أجل استعادة الكفاءات الجزائرية المهاجرة، أو الاستفادة منها وهي في المهجر، فقدمت تسهيلات التنقل، وعروض عمل وشراكة مغرية ماليا، المكانة الاجتماعية وتوفير ظروف مماثلة لما هو متوفر في الدول المضيفة،....

وعامل التحفيز المادي والمعنوي من بين أهم العوامل المساعدة على ضبط ظاهرة الهجرة والتحكم فيها، ولكن اعتماد الجزائر على "التحفيز البعدي" ليس فعالا إلى حد ما نظرا لأن تكلفته مرتفعة ومردوديته ضعيفة، وكان بإمكان الدولة أن تستعين بالتحفيز القبلي، أي تقديم إغراءات مادية ومعنوية لكفاءاتها قبل مغادرتهم لبلدهم الأصلي، فهو أكثر نجاعة وأقل تكلفة.

ووفق السياسة المشار إليها سلفا، تم إجراء عدة لقاءات مع "الدياسبورا الجزائرية" في الداخل والخارج، خاصة بعد تفعيل الوزارة المنتدبة المكلفة بالجالية الوطنية في الخارج، ويشترك في هذا الجهد إضافة إلى السلطات العامة كل من الحركة الجمعويةوالباترونا التي تحاول تجسير العلاقة بين الكفاءات الجزائرية في الخارج ووطنهم، ولكن توصياتها لا تزال غير مفعلة بشكل كاف.(2)

(1)AzzouzKERDOUN ,"Algérie: La dimension juridique des migrations". **In** : FARGUES, Philippe (ed) , Op. Cit, p49.

(2)Nacer-Eddine HAMMOUDA, "Algérie : La dimension démographique et économique des migrations". **In** :FARGUES, Philippe (ed) ,Op. Cit, p42 .

كما أن الجهود المبذولة لإحصاء الكفاءات المهاجرة ومعرفة قدراتها وأماكن تواجدها، واستعدادها لخدمة التنمية في وطنها لا تزال في مراحلها التحضيرية، وكونها الركيزة الأساسية لصنع سياسة هجرة فعالة، بعد الإرادة السياسية طبعا، ستظل الجهود المبذولة هنا متواضعة.

**ب ـ التعامل مع الهجرة السرية وغير الشرعية:**

لمعالجة الهجرة السرية للجزائرييننتبنت الجزائر مقاربة متمحورة حول الوقاية– الردع ومعالجة المشكل من الجذور، بمعنى معالجة مشاكل الشباب.(3)

ولكن عمليا لا تزال هذه المقاربة في شق الوقاية والمعالجة الجذرية غير مجسدة فعليا، فمسار التنمية لا يزال بطيئا مقارنة بطموحات الفئة الشبانية وحجمها، وهو ما يجعل من الهجرة بمختلف أشكالها الطريق السريع والمختصر إلى الحياة الأفضل في نظر الشباب الجزائري.

أما عن جانب الردع، فإن قوانين تجريم الهجرة وتشديد الرقابة على الحدود والسواحل لم تؤدي إلى نتيجة ملموسة، فما زلنا نقرأ ونسمع يوميا عن أخبار "الحراقة" (المهاجرين السريين) من الجزائر ونحوها، بل وأخذت هذه الظاهرة في الاتساع لتشمل فئات مجتمعية أخرى كالنساء والشابات والأطفال.

وتقف عوامل عديدة تحول دون فعالية تلك القوانين والإجراءات أهمها: استمرار المغامرة، الجهل بهذا القانون، اتساع الحدود البرية والبحرية الجزائرية وصعوبة التحكم فيها، ...

**ج ـ التفاوض والتعاون مع الأطراف المستقبلة:**

الهجرة ظاهرة عابرة للحدود والقوميات، وضبطها والتحكم فيها يتطلب مشاركة كل الأطراف المعنية وتعاونها، وهو ما تتبناه الجزائر كأحد أم الركائز لأية سياسة هجرة ناجعة وفعالة.

ولكن الواقع يدل على فشل الجزائر في الوصول إلى اتفاقيات ثنائية مع بعض دول الوجهة من أجل فتح وزيادة عدد قنوات الهجرة الشرعية، على خلاف ما هو حاصل مع دول أخرى كتونس والمغرب وموريتانيا ومصر وليبيا والتي نجحت في إبرام العديد منها.

فمصر التي تعرف تنسيقا قويا مع إيطاليا لتكييف وفتح قنوات للهجرة المصرية نحو إيطاليا، أمضت أيضا اتفاقيات ثنائية مع كندا، ومذكرة مع ليبيا من أجل تسوية تشغيل العمال المصريين في ليبيا في إطار احترام حقوقهم، وفي سنة 2007 أمضت موريتانيا اتفاقا مع اسبانيا من أجل تسيير تدفقات هجرة اليد العاملة بين الدولتين، كما أن تونس دخلت في تنسيق مع إيطاليا تعمل بموجبه على تكييف عرض اليد العاملة التونسية مع حاجات سوق العمل الإيطالي... كما أمضت أيضا في 2008 على اتفاق إطار مع فرنسا حول هذه الحركية.(1)

(3)- Hocine LABDELAOUI , " Algérie : La dimension politique et sociale des migrations". Op. Cit, p01.

(1)- Philippe FARGUES, (ed) ,Op. Cit,pp : 02-03.

**د ـ تسيير وإدارة العلاقة بين والمهاجرين وبلدهم الأصلي:**

تسيير العلاقة بين المهاجرين الجزائريين وبلدهم الأصلي لا تزال تعاني من مجموعة من الاختلالات، فالأجيال الجديدة من أبناء وأحفاد المهاجرين الجزائريين تفتقر إلى رابطة ثقافية مع وطنها الأصلي، إجراءات السفر والتنقل لا تزال معقدة ومرتفعة التكاليف، ظروف استقبال المهاجرين في بلدهم الأصلي لا تزال غير مرضية،(2) قنوات التواصل المالي (البنوك والمؤسسات المالية) ضعيفة للغاية، غياب الدولة الجزائرية في أوقات تعرض للإساءة وسوء المعاملة، الإجراءات البيروقراطية...

وبشكل عام، يمكن القول أن النتائج المحققة لا تزال ضعيفة كون هذه السياسة في بداياتها وإطارها المؤسسي وحتى التشريعي لم يكتمل بعد، ولم يبدأ عمله الميداني الفعلي، فهي لا تزال محض تصريحات وخطابات شفوية، وإلى حين تجسيدها تضل كل من الدولة والشعب الجزائري بحاجة إلى خدمات الجالية الجزائرية بالخارج، وهذه الأخيرة بحاجة إلى التفاتة دولتهم ومؤازرتها لتحسين أوضاعهم في المهجر، وتسهيل سبل تواصلهم مع مجتمعهم.

**هـ ـ تقييم المخرجات العامة للسياسة الحالية:**

عن النتائج والمخرجات العامة لسياسة الهجرة الحالية في الجزائر، يمكن إبراز أهم الانتقادات والنقائص المسجلة في النقاط التالية:

- لا تزال ظاهرة الهجرة بأشكالها المختلفة غير متحكم فيها في الجزائر، نزيف وهجرة الأدمغة لا تزال مستمرة، بل وتزداد حدة، العقول والكفاءات الجزائرية بالخارج غير مرتبطة بوطنها، الهجرة نحو الجزائر من دول الجنوب لا تزال يغلب عليها الطابع غير الشرعي.
- ما يزال الخلاف قائما بين الأطراف المختلفة المعنية بالهجرة داخل الجزائر وخارجها حول المقاربة الواجب اعتمادها للتعامل مع الهجرة وتسييرها بشكل جيد.
- ما تزال الجزائر تفتقد إلى روح المبادرة في مجال صنع واتخاذ قرارات خاصة بالهجرة، فما تقوم به عادة هو عبارة عن ردة فعل عن تطورات الظاهرة وسياساتها داخليا وخارجيا.
- لا تزال الرغبة في الهجرة قائمة، بل وتزداد الاستعدادات إزاءها، عند الكفاءات الجزائرية، الأمر الذي يعكس قصور سياسة التحفيز البعدي التي ما زالت تنتهجها الجزائر.
- معظم السياسات والإجراءات والقوانين التي تم وضعها لا تطبق بشكل جيد أو كلي الأمر الذي جعل تلك السياسات غير فعالة إلى حد كبير.

(2)– نقلت عدة صحف جزائرية استياء واحتجاجات المهاجرين الجزائريين العائدين لقضاء عطلة الصيف وشهر رمضان المبارك في الجزائر في صائفة هذا العام ( 2010) على ظروف الاستقبال والخدمات المقدمة خاصة على مستوى بعض المطارات والموانئ في مدن عنابة وسكيكدة، ووصل الأمر إلى تهديد بعضهم بالعزوف عن زيارة الوطن إذا استمرت ظروف الاستقبال على الوضع الحالي.

◆لا تزال معظم السياسات المطبقة فعليا تقتصر إلى حد بعيد على الجانب الردعي والعلاجي وهي السياسات التي ما فتئت تثبت قصورها وفشلها في الجزائر وفي معظم دول العالم الأخرى المعنية بظاهرة الهجرة.

◆لا تزال الهجرة غير الشرعية نحو ومن الجزائر مستمرة رغم العقوبات الصارمة التي تفرضها القوانين والإجراءات الجديدة.

◆السياسات الجزائرية المرتبطة بتوظيف تحويلات المهاجرين المالية في الجانب التنموي ما تزال تحتاج إلى المزيد من التطوير، خاصة ما تعلق بطرق وآليات تحويلها (المنظومة المصرفية والمالية) وبطرق تحويلها إلى استثمارات منتجة.(1)

**رابعا: مقترحات لتفعيل سياسة الهجرة في الجزائر:**

بناء على التقييم السابق لما يشكل سياسة للهجرة في الجزائر، وعلى التحديات التي تطرحها ظاهرة الهجرة على المستوى الوطني، الإقليمي والعالمي، ومع الاعتراف بالتطورات التي تم تحقيقها حتى الآن في هذا المجال، يمكن اقتراح العناصر التالية لتشكل خطوطا موجهة لعملية صنع سياسة هجرة أكثر فعالية:

◆الإطلاع على تجارب الآخرين وأخذ الدروس منها، وتكييفها مع واقع الهجرة في بلادنا، خاصة تجارب دول مجاورة حققت تقدما في هذا المجال.

◆ينبغي اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد نظرا لارتباط الهجرة بمجالات أخرى: التعليم، العمل، الصحة، الثقافة، وعلى المؤسسات المؤطرة لكل تلك الأبعاد أن تتعاون وتنسق سياساتها في هذا المجال.

◆بناء قاعدة بيانات وطنية لجمع كل البيانات الخاصة بالهجرة الداخلية والخارجية، على أن تجمع تلك البيانات بين الطبيعة الكمية (أعداد المهاجرين) والكيفية (خصائص المهاجرين، مستواهم التعليمي، كفاءاتهم، اتجاهات الهجرة، ...)، وهو ما من شأنه أن يكون قاعدة صلبة لبناء سياسة محسوبة ودقيقة، مع ضرورة التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية في هذا المجال.

◆توجيه المهاجرين إلى حيث صالحهم وصالح وطنهم بالدرجة الأولى ثم مصالح الأطراف المضيفة، وهو ما يقتضي توفير مكاتب ومراكز استشارية وتوجيهية لتوجيه الراغبين في الهجرة وتقديم النصح لهم وتأطيرهم، مع احترام الحرية الشخصية والحق في السفر والتنقل.

◆خلق آليات للاستماع للراغبين في الهجرة، خاصة من ذوي الكفاءات والمؤهلات العالية، لمعرفة احتياجاتهم ودواعي هجرتهم، والنظر في إمكانية توفيرها محليا للحيلولة دون مغادرتهم، وإن تعذر ذلك

(1)- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإيسكوا)، تقرير السكان والتنمية. العدد الثالث: الهجرة والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص. نيويورك: الأمم المتحدة، 2007. ص 49.

الوصول إلى صيغة مع الأدمغة المهاجرة للحفاظ على روابطهم مع وطنهم وأداء دورهم في تنميته بعد مغادرتهم.

◆اعتماد نظام التحفيز القبلي مع مراعاة أن يوجه لمن يستحقه من أصحاب الكفاءات الحقيقية القادرة على تقديم خدمة للمجتمع والدولة.

◆زيادة التشاور مع كل الأطراف المعنية بالهجرة الدولية في مختلف اتجاهاتها على مختلف المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وتدعيم وتفعيل المؤسسات المختصة.

◆الاهتمام بما يتعرض له المهاجرون الجزائريون الشرعيون وغير الشرعيون من قسوة ومعاملة لا إنسانية من طرف الدول الأخرى، وهو ما تزال الجزائر تغض الطرف عنه لليوم ويؤثر كثيرا على سمعة سياستها للهجرة خاصة في بعدها الإنساني.

◆إنشاء أنظمة للتقييم والمراجعة ترافق عمليات صنع وتنفيذ السياسات الخاصة بالهجرة على غرار ما فعلته عديد الدول التي باتت تعتبر الهجرة بأهمية قطاعات التعليم والصحة والدفاع وتخضعها للتقييم والمتابعة المستمرة.

◆غالبا ما تكون تكاليف الحصول على الوثائق اللازمة واستيفاء المتطلبات الإداريةلعبور الحدود الوطنية مرتفعة، وراء إحداث الأثر غير المنشود وهو تشجيع التحرك غير النظامي وعمليات تهريب البشر، ورغم أن تلك التكاليف منخفضة نسبيا في الجزائر إلا أنها ثقيلة على الراغب في الهجرة، وعليه ينبغي اتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا المجال.(1)

◆العمل أكثر على الساحة الدوليةمن أجل التوصل إلى اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف وهو ما من شأنه أن يكرس إدارة أشد لظاهرة الهجرة، ويحسن من مستوى الحماية للممنوحة لحقوق المهاجرين، وتعزيز الإسهامات التي يقدمها المهاجرون لدول المنشأ والمقصد على السواء.(2)

**خاتمة:**

رغم أن بناء سياسة عامة مكتملة في مجال الهجرة ما يزال غير محقق، إلا أن الوعي المتزايد بقضايا الهجرة ورهاناتها لدى صانعي السياسة ومتخذي القرارات في الجزائر، والنوايا المعرب عنها والإجراءات المستحدثة حتى الآن تعتبر الخطوات الأولى في الاتجاه الصحيح، نحو بناء سياسة عامة فعالة للهجرة في الجزائر، خاصة إذا ما ترافقت مع سياسات صارمة وجدية للمتابعة والتقييم والمراجعة تراعي مصالح مختلف الأطراف المعنية بظاهرة الهجرة بمختلف أشكالها.

(1)– الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 04.

(2)– المرجع نفسه، ص 05.